

تبرئة ابن الجوزي

مما نسبته إليه سامح بن محمد

لأبي حمزة
مدحت العسقلاني

قال سامح في تسجيل الذلة والصغار (١):

((إذا كان صاحب الفائدة التي ! أنت ستنتقل عنه مبتدعا فلا يُذكر حتى لا يعرف الناس به فينخدع به الجهلة فنكون من معاونين على الإثم والعدوان فتُذكر الفائدة لأنها مبنية لها أصل من الكتاب والسنة يدلان عليها ولا يُذكر هو وهذا عليه فعل علماء السلف الصالح!!))

ثم استدل بعدة أمور منها:

أن ابن الجوزي اعتمد اعتمادا كلياً في رسالته (القرامطة) على كتاب (فضائح الباطنية) للغزالي دون عزو إليه، وذكر كلام المحقق لرسالة (القرامطة) الأستاذ محمد الصباغ في حاشية ص ٢١: "الذي يطيل النظر في كتب المتقدمين يجد أنهم كثيراً ما يتناقلون عبارات بعينها مع شيء من التصرف دون الإشارة إلى مصدرها".

الجواب:

① الاستدلال بكلام المحقق على جواز ترك العزو إلى أهل البدع بالتصريح أو الإبهام استدلال غير صحيح لأنه لا يلزم من ترك الإشارة إلى المصدر ترك العزو مطلقاً فقد يعزو ولا يُصرح ولكنه يبهام اسم الكتاب أو المؤلف لعله وهذا له شواهد كثيرة حكاها أهل العلم.

② ليس في كلام المحقق أنهم كانوا يتظاهرون بأن الكلام المنقول من علمهم كما يفعل سامح الذي يُصدّر كتبه (بـقلم) ثم يكتب اسمه، وأمّا متن الكتاب فيتخلله (قلت) أو (قلت: أبو يحيى)، والقائل غيره.

③ رسالة (القرامطة) عبارة عن بحث ذكره ابن الجوزي ضمن كتابه (المنتظم في تاريخ الملوك والأمم)، انظر ج ١٢ / ص ٢٨٧، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

④ كتاب (المنتظم في تاريخ الملوك والأمم) جاء في مقدمته ج ١ / ص ١١٨ ما يلي:

✓ قال رحمه الله: "وَقَدْ انْتَقَى كِتَابُنَا نَقِي التَّوَارِيخِ كُلِّهَا".

✓ وقال في المصدر ذاته: "وَقَدْ كُنْتُ عَزَمْتُ عَلَى مَدِّ النَّفْسِ فِيهِ بَزِيَاةَ الْأَسَانِيدِ، وَجَمَعَ وَشَرَحَ أَخْبَارَ الشَّخْصِ كُلِّهَا ثُمَّ رَأَيْتُ أَنْ تُخَيَّرَ الْأَوْسَاطُ خَيْرَ مِنَ الْإِنْبَسَاطِ".

قلت: فكلامه رحمه الله يدل على جمعه للكتاب وأن ما ذكره في الكتاب ليس من كيسه يدل على هذا أمر هام ألا

وهو:

❖ أن ابن الجوزي رحمه الله تعالى اختصر- كتابه (المنتظم في تاريخ الملوك والأمم) في كتاب مختصر- بعنوان (شذور العقود في تاريخ العهود)، وقد نُشر- هذا الكتاب مركز نجيبويه، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٦، هذا الكتاب جاء في مقدمته التي كتبها ابن الجوزي ما يُبين بوضوح أنه رحمه الله جمع كتابه (المنتظم في تاريخ الملوك والأمم) ممن تقدّمه حيث قال ص ٣٤: "وإني لما [جَمَعْتُ] كتابي الجامع لنكت التواريخ المسمى بـ (المنتظم في تاريخ الملوك والأمم) رأيته قد طال مع اجتهادي في اختصاره فأثرت أن أجتني في هذا الكتاب من أعيان عيونه..".

❖ فها هو ابن الجوزي رحمه الله يصرّح بأنه [جمع] الكتاب، لا أنه أخذه من غيره دون عزو [تصريحا أو إبهاما] كما هو الظاهر من كلام سامح، فإنه يستدل بفعل ابن الجوزي على ترك العزو إلى المبتدع وعدم ذكر اسمه.

❖ كذلك لم يفعل ابن الجوزي-وحاشاه- ما يفعله سامح من كتابته على الغلاف (بقلم)، فلم يوهم القراء أن الكلام من عنده لا من عند غيره كما يفعل سامح هداه الله، وبهذا يتضح لكل منصف ضعف ما استدل به سامح بل وبطلانه، فهل سيعتذر سامح عما نسب له لابن الجوزي رحمه الله أم المكابرة ومراوغة الثعالب؟

والله الموفق.